الأمم المتحدة

A/AC.109/2017/12

الجمعية العامة

Distr.: General
25 January 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بيتكيرن

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٥

ألف - المؤهلات الانتخابية ٥

باء - النظام القضائي وحقوق الإنسان ٦

ثانيا - الميزانية ٧

ثالثا - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ٨

ألف - النقل ١٢

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

070217 310117 17-01142 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – الاتصالات وإمدادات الطاقة ١٢

جيم – حيازة الأراضي ١٢

دال – التوظيف ١٢

هاء – التعليم ١٣

واو – الرعاية الصحية ١٤

زاي – العدالة الجنائية ١٤

رابعا – البيئة ١٥

خامساً – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٧

سادسا – وضع الإقليم في المستقبل ١٨

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٨

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٩

سابعا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ٢٠

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: بيتكيرن إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم: جوناثان سنكلير.

الجغرافيا: تقع بيتكيرن عند منتصف المسافة بين نيوزيلندا وقارة أمريكا الجنوبية عند خط العرض ٢٥ درجة جنوبا وخط الطول ١٣٠ درجة غربا. ويتكون الإقليم من أربع جزر هي: بيتكيرن (الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان) وهندرسون ودوسي وأوينو.

مساحة اليابسة: ٣٥,٥ كلم^{٢} (جزيرة بيتكيرن: ٤,٣٥ كلم^{٢}).

المنطقة الاقتصادية الخالصة (هي الآن منطقة بحرية محمية): ٠٠٠ ٨٣٤ كلم^{٢}.

عدد السكان: ٣٩ نسمة (٢٠١٦)؛ ولا يشمل هذا الرقم ١٢ شخصا موجودين حاليا خارج الإقليم.

العمر المتوقع عند الميلاد: غير متاح.

اللغات: للإقليم لغتان رسميتان هما الإنكليزية والبيتكيرنية، وهي مزيج من إنكليزية القرن الثامن عشر واللغة التاهيتية.

العاصمة: آدامزتاون، وهي المستوطنة الوحيدة.

المحافظ: شون كريستيان

الأحزاب السياسية الرئيسية: لا توجد.

الانتخابات: تُعقد انتخابات اختيار مجلس الجزيرة ونائب المحافظ كل سنتين (جرت أحدث انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ ويُنتخب المحافظ، وهو رئيس المجلس، مرة كل ثلاث سنوات. وجرت أحدث انتخابات لاختيار المحافظ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الاقتصاد: يقوم اقتصاد بيتكيرن في جانب كبير منه على صيد الأسماك، والبستنة، وبيع الطوابع البريدية والمشغولات اليدوية، وتربية النحل وإنتاج العسل. وتتلقى بيتكيرن معونة لميزانيتها من المملكة المتحدة.

الوحدة النقدية: الدولار النيوزيلندي.

نبذة تاريخية: أُطلق على الجزيرة اسم بيتكيرن نسبة إلى روبرت بيتكيرن البحار البريطاني الذي اكتشفها في عام ١٧٦٧. وهي لم تكن مأهولة عندما وصلت إليها في عام ١٧٩٠ مجموعة من الناجين الذين تقطّعت بهم السبل ممّن كانوا على متن السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية (٩ متمردين و ١٨ بولينيزيا). وينحدر معظم سكان بيتكيرن اليوم من أولئك المتمردين.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ – بدأ العمل بالدستور الجديد في آذار/مارس ٢٠١٠ ليحل محل الأمر البيتكيري لعام ١٩٧٠ والتعليمات الملكية لبيتكيرن لعام ١٩٧٠. ويعيّن التاج الملكي البريطاني حاكم الإقليم. وعملياً يعيَّن المفوض السامي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى نيوزيلندا في الوقت نفسه حاكما لبيتكيرن، وتبعا لذلك، يُعهد إليه بالمسؤولية العامة عن إدارة الجزيرة في إطار هذا المنصب.

٢ – ويجوز للحاكم بموجب الدستور أن يسن القوانين لإقرار السلام والنظام والحكم الرشيد في بيتكيرن بعد التشاور مع مجلس الجزيرة. وتصدر القوانين التي يسنها الحاكم في شكل مراسيم. ويجوز رسميا للعاهل البريطاني أن يقوم، بناء على مشورة وزير الخارجية، بإلغاء جميع هذه المراسيم. وتحتفظ حكومة المملكة المتحدة عموما بسلطة التشريع مباشرة لبيتكيرن بموجب قانون يضعه البرلمان أو أمر يصدره مجلس الملكة.

٣ – ويدير سكان الجزيرة شؤونهم الداخلية من خلال مجلس الجزيرة، المكرس وجوده في الدستور، والذي تحدد أوامر الحكم المحلي تكوينه ومهامه (قوانين بيتكيرن، الطبعة المنقحة لعام ٢٠١٥). ويكلّف المرسوم المجلس بأن يتخذ، رهنا بأوامر الحاكم وتوجيهاته، الترتيبات اللازمة لإنفاذ قوانين بيتكيرن، ويخوله بسلطة وضع الأنظمة اللازمة لإدارة بيتكيرن إدارة جيدة، وحفظ السلام والنظام والسلامة العامة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجزيرة. ووفقا للمرسوم بصيغته المنقحة عام ٢٠١٥، يتألف المجلس من سبعة أعضاء يحق لهم التصويت (محافظ الجزيرة، ونائب المحافظ، وخمسة مستشارين، كلهم منتخبون) وثلاثة أعضاء بحكم المنصب لا يحق لهم التصويت (الحاكم، ونائب الحاكم، والمدير (أنشئ منصب المدير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)). وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُعيد انتخاب شون كريستيان محافظا.

ألف – المؤهلات الانتخابية

٤ – يُشترط في الناخب، كي يصوت لمسؤولي الجزيرة، أن يبلغ عمره ١٨ سنة على الأقل، وأن ينوي البقاء في الجزيرة إلى أجل غير مسمى، وأن تمضي على إقامته مدة محددة هي: سنة واحدة إذا كان له حق الإقامة في بيتكيرن، أو إذا كان متزوجا من شخص له الحق في التصويت لسبب آخر؛ وسنتان إذا كان عشيرا زوجيا فعليا لشخص له الحق في التصويت؛ وثلاث سنوات إذا كان مقيما بصورة اعتيادية في بيتكيرن. ويجوز لأي شخص ممن يحق لهم التصويت أن يترشح لأي منصب في الجزيرة، ما لم يكن قد حكم عليه بالسجن

لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويجهّز أمين الجزيرة سجل الناخبين في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة انتخابات، وتجرى الانتخابات خلال الفترة منذ اليوم الأول إلى اليوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر.

باء – النظام القضائي وحقوق الإنسان

٥ – يعين الحاكم قاضي بيتكيرن من بين المقيمين في الجزيرة. ويعين قضاة آخرون من الحاصلين على مؤهلات في القانون من أحد بلدان الكومنولث لرئاسة محكمة الصلح عند النظر في مسائل تتجاوز سلطات قاضي الجزيرة. وتنعقد جلسات المحكمة بحضور مستشارين إلا في ظروف معينة. ويقتصر الاختصاص الجنائي لمحكمة الصلح على الجرائم التي يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية فقط أو التي يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية وأمام المحكمة العليا، وإجراءات الحبس وبعض التحقيقات؛ وتخضع سلطات القضاة في إصدار الأحكام لحدود منصوص عليها. ولمحكمة الصلح ولاية قضائية في الدعاوى المدنية التي لا تتجاوز مستوى معينا. ويجوز استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام المحكمة العليا لبيتكيرن، وهي محكمة تدوينية عليا مختصة بالقضايا الجنائية والمدنية التي لا تدخل ضمن صلاحيات محكمة الصلح. وتتألف المحكمة العليا من قاض وحيد. وقضاة المحكمة العليا هم رئيس القضاة وما لا يتجاوز أربعة قضاة آخرين. ويمكن أن تنعقد المحكمة العليا بحضور مستشارين، إذا رأت ذلك مناسبا أو عمليا. ويحق للمتهمين أيضا رفع دعاوى استئناف أمام محكمة الاستئناف في بيتكيرن، التي تتألف من الرئيس وقاضيَيْ استئناف أو أكثر ورئيس القضاة، وأمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

٦ – وللمحكمة العليا اختصاص ابتدائي فيما يخص انتهاكات الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور. ولها سلطة إصدار ما ترتئيه ملائما من الإعلانات والأوامر لإعمال الحقوق، ويجوز لها منح التعويضات. ويتولى الحاكم بصفته صاحب المنصب التنفيذي الأعلى، ورئيس القضاة بصفته رئيسا للسلطة القضائية، مسؤولية الإشراف على إعمال حقوق الإنسان في بيتكيرن، كل ضمن نطاق سلطاته.

٧ – وقد أبرز استعراض لسلامة الطفل، أجري في عام ٢٠١٥، الحاجة إلى مواصلة اتخاذ تدابير الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، تخرّج ١١ من سكان الجزيرة من برنامج دراسات حماية الطفل، وهو دورة تدريبية معتمدة من الهيئة النيوزيلندية لاعتماد المؤهلات الدراسية، وذلك في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣.

٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك للأقاليم الواقعة ما وراء البحار، المعقود في لندن في يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اتفقت المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة ما وراء البحار، بما فيها بيتكيرن، على العمل معا لإجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان قبل إعداد تقرير المملكة المتحدة بموجب الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، المقرر تقديمه في عام ٢٠١٧. والتزمت المملكة المتحدة والأقاليم أيضا بالعمل المشترك لمواصلة تنمية قدرة مؤسسات حقوق الإنسان في الأقاليم، حيثما تمت إقامتها، تمشيا مع المعايير الدولية المحددة في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، ولتعميق فهم التزاماتها المشتركة إزاء حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وفي البيان نفسه، لوحظ أن زعماء الأقاليم الواقعة ما وراء البحار أظهروا التزامهم بكفالة أعلى معايير الحماية للأطفال في الأقاليم، بسبل منها وضع خطط استجابة وطنية للحماية. إضافة إلى ذلك، رحب البيان بالتوقيع، الذي شمل حكومة بيتكيرن، على مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

٩ - وفي ذلك البيان، كررت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة تأكيد تصميمها المتبادل على مواصلة التصدي للفساد، والغش، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وعلى مواصلة تعزيز الشفافية والتعاون في إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وكرر الموقعون على البيان أيضا تأكيد التزامهم المشترك بتوفير القيادة اللازمة للوفاء بالأجل النهائي المحدد بشهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتنفيذ الترتيبات الجديدة المتعلقة بتبادل معلومات الملكية النفعية عن الشركات المسجلة في ولاياتهم القضائية وبمواصلة توفير أعلى مستويات ممكنة من التعاون في إنفاذ القانون قبل ذلك التاريخ.

ثانيا - الميزانية

١٠ - وفقا لما أفادت به المملكة المتحدة، بلغ حجم الإنفاق على بيتكيرن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بدعم من إدارة التنمية الدولية، حوالي ٢,٩ مليون جنيه استرليني. ووفقا لإفادة الإدارة، تغطي المعونة المقدمة لدعم الميزانية احتياجات المواطنين من المساعدات المعقولة، بما يكفل الإنفاق على مجموعة من الخدمات العامة الأساسية (من قبيل الكهرباء والاتصالات) وتوفير العمالة غير المتفرغة للقطاع العام. ويُستخدم الدعم المالي أيضا للإنفاق على الخدمات الطبية والتعليمية، إلى جانب خدمة للنقل البحري التي تشكل شريان حياة ضروريا لخدمات نقل الركاب والبضائع. وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي ضعيفة جدا

في حالة بيتكيرن، نظرا لحجمها وموقعها النائي. وقد ازداد حجم المعونة المالية المقدمة للجزيرة بنحو ٢٢٠ في المائة خلال السنوات الثماني الماضية، ويرجع ذلك أساسا إلى تكاليف خدمة النقل البحري الجديدة التي بدأ تقديمها في عام ٢٠٠٨، وإلى التكاليف المتصلة بالاستعانة بأربعة مهنيين من خارج الجزيرة (ضابط شرطة ومستشار للأسرة والمجتمع المحلي ومعلم وطبيب)، وإلى تقلبات أسعار الصرف. وتشمل النفقات الرئيسية المتكررة إعانات دعم النقل البحري والشحن وتكاليف المهنيين الذين استُعين بهم من خارج الجزيرة لكفالة مواصلة توفير خدمات حماية الطفل وغيرها من الخدمات، أي الخدمات الطبية وخدمات الشرطة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ويصل حجم المخصصات الإقليمية لبيتكيرن في إطار صندوق التنمية الأوروبي التاسع، الذي غطى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، إلى مبلغ ٢,٤ مليون يورو. وفي إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، الذي يغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، ستُمنح بيتكيرن مبلغا إرشاديا قدره ٢,٤ مليون يورو.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

١١ - كان بيع الطوابع البريدية هو المصدر الرئيسي التقليدي لإيرادات الاقتصاد العام. إلا أن الجزيرة تتلقى حاليا مساعدة لميزانيتها من إدارة التنمية الدولية، وهذا راجع بدرجة كبيرة إلى تراجع سوق الطوابع البريدية. ولا تزال هناك تجارة لطوابع البريد ولكن على نطاق أصغر، حيث يجري إصدار ست أو سبع مجموعات من الطوابع البريدية كل عام. وتشكل عملة بيتكيرن المعدنية (المسكوكة في نيوزيلندا) صنفاً آخر من الأصناف التي يهتم الهواة بجمعها. ويُولِّد الدخل أيضاً من رسوم نزول السائحين القادمين إلى اليابسة.

١٢ - وتُكمّل إيرادات الإقليم أيضا ببيع اسم النطاق الخاص ببيتكيرن على الإنترنت. إذ يستطيع مستخدمو الإنترنت في جميع أنحاء العالم شراء اسم النطاق ''pn.'' الذي خُصّص لبيتكيرن إلى الأبد مقابل رسم قدره ١٠٠ دولار في السنة أو ١٠ دولارات في الشهر، وفقا لما ذكرته حكومة الإقليم. ويمكن أيضا شراء أسماء النطاقات الفرعية ''co.pn.'' و ''net.pn.'' و ''org.pn.'' التي تبلغ تكلفتها ٥٠ دولارا في السنة.

١٣ - ويقوم الاقتصاد الخاص في بيتكيرن على صنع وبيع المشغولات اليدوية، التي يمكن شراء بعضها مباشرة عن طريق الإنترنت. وتشكل المقايضة، ولا سيما مع السفن العابرة، جزءاً هاما أيضا من الاقتصاد. وتنتج التربة الخصبة للجزيرة تشكيلة متنوعة من الفواكه والخضروات. ويقدم بعض سكان الجزيرة للسياح أيضا خدمة الاستضافة في منازلهم. ولا توجد بالجزيرة فنادق أو نُزُل. وتقوم تعاونية منتجي جزيرة بيتكيرن، التي أُنشئت

في عام ١٩٩٩، بالترويج لتوزيع العسل ومنتجات العسل وتنسيقه. وتفيد البيانات الواردة من أمانة الكومنولث بأن مجموعة من المعادن منها المنغنيز والحديد والنحاس والذهب والفضة والزنك اكتُشفت داخل المنطقة البحرية المحمية لبيتكيرن. ويحظر استغلال تلك المعادن بموجب الأمر المنشئ للمنطقة البحرية المحمية.

١٤ - وقد وضعت حكومة بيتكيرن خطة استراتيجية إنمائية خمسية تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وجرى استعراضها في عام ٢٠١٤ وتغطي الآن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تحدد فيها منظورات وتطلعات سكان الجزيرة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبيتكيرن. وتقوم هذه الخطة إلى درجة كبيرة على الجهود الرامية إلى زيادة الإيرادات عن طريق التوسع في النشاط السياحي وإقامة مشاريع الأعمال الصغيرة وإنتاج العسل. والخطة وثيقة حية يتم تحديثها تكرارا.

١٥ - وقد حددت إدارة التنمية الدولية ثلاثة تحديات رئيسية تواجه التنمية الاجتماعية - الاقتصادية هي: تركة قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والحاجة المستمرة إلى الحفاظ على تدابير صارمة لحماية الطفل؛ وشيخوخة السكان وانخفاض نسبة الناشطين اقتصاديا؛ وقلة عدد المهاجرين إلى الجزيرة.

١٦ - وفيما يتعلق بالتحدي الأول، وضعت الدولة القائمة بالإدارة تدابير لإنشاء إطار هام لحماية الطفل، وقد أُجريت عمليات استعراض مستقلة في ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وأوصت الاستعراضات بأن تستمر حكومة المملكة المتحدة في قيادة الإشراف على سلامة الأطفال في بيتكيرن والاضطلاع بالمسؤولية عنها، ومواصلة التحري بصورة مناسبة عن أي أشخاص بالغين ينوون الانتقال إلى بيتكيرن، وإدماج حماية الطفل في جميع الخطط الإنمائية لبيتكيرن في المستقبل، والاستعراض المنتظم لنمو الأطفال وظروفهم، والاستمرار في إدارة شؤون مرتكبي الجرائم الجنسية المعروفين ورصدهم. وأوصت الاستعراضات صراحة أيضا بالاستمرار في الاستعانة بمهنيين من خارج الجزيرة لتنفيذ إجراءات وبروتوكولات حماية الطفل، بإشراف الدولة القائمة بالإدارة.

١٧ - وفيما يتعلق بالتحدي الثاني، فإن ٢٨ شخصا فقط من سكان الجزيرة البالغ عددهم ٣٩ فردا يمارسون عملا مدفوع الأجر، ٨ منهم فقط دون سن الخمسين، ومن ضمنهم واحد فقط من الفئة العمرية بين ٢٠ و ٣٠ سنة. ويوجد ٢٦ شخصا في الجزيرة حاليا يزيد عمرهم على ٥٠ سنة، منهم ١٠ أشخاص فوق سن ٦٥ سنة. وبحلول عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن تزيد نسبة الإعالة العمرية (نسبة من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو تزيد على ٦٥ سنة، مقارنة بعدد السكان المنتجين) على ١٠٠ في المائة، مقارنة بالنسبة الحالية البالغة

٥٨ في المائة. ولهذا الوضع تأثير سلبي متزايد على الإنتاج الاقتصادي وتكاليف الرعاية الصحية. وقد أصبح معدل النمو الطبيعي للسكان بالفعل بعيدا عن معدل الإحلال المستدام. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، لم يكن هناك سوى ثمانية مواليد، وكان هناك أقل من خمس نساء في سن الإنجاب. وتلاحظ إدارة التنمية الدولية أنه، بالنظر إلى وجود ثلاثة خيارات لا غير لزيادة عدد السكان، وهي: إنجاب سكان الجزيرة أطفالا، وعودة بعض المغتربين، و/أو الهجرة إلى الجزيرة، فإن هذه المسألة ستظل قيد النظر في سياق التخطيط للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المستقبل المنظور. والأثر المترتب على شيخوخة السكان في جولات الدعم المالي المستقبلية هو الحاجة إلى زيادة تدريجية في الأموال المخصصة لهذا الغرض في الأجل المتوسط لمساعدة السكان المسنين.

١٨ - وفيما يتعلق بالتحدي الثالث، أُجريت دراسة استقصائية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ للتحقق مما إذا كان لدى المغتربين من أهالي الجزيرة أي رغبة في العودة إلى الإقليم، والعوامل التي يرهن بها قرار عودتهم.

١٩ - ووفقا للتقرير النهائي للدراسة الاستقصائية الذي قدمته شركة استشارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ معدل الاستجابة الإجمالي ٢٨ في المائة (٣٣ من أصل ١٢٠ أسرة معيشية). وحددت العقبات الثلاث التالية التي تعوق عمليات العودة المحتملة: تركة قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال، والقبول بالغرباء والأفكار الجديدة، وميسورية الوصول إلى الجزيرة. ولم يتبين وجود اهتمام كبير في صفوف المغتربين بالعودة إلى بيتكيرن أو الاستثمار فيها، إذ لم يعرب إلا ثلاثة من المجيبين عن الاهتمام بالعيش في بيتكيرن بصفة دائمة.

٢٠ - وتبين أن قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال أحدثت ترددا واضحا لدى المغتربين في التعريف علنا بأنفسهم باعتبارهم من بيتكيرن وشوهت سمعة الإقليم. وأُعرب عن رأي مفاده أن المعايير الاجتماعية المعمول بها في الجزيرة لا تتوافق مع المعايير الدولية المقبولة. وأشير إلى سلوك اجتماعي غير ملائم (قديم العهد) امتد عبر أجيال متعددة. ووجدت الدراسة الاستقصائية أيضا تصورات سلبية بشأن القدرة على جلب الأطفال إلى الإقليم والشواغل المتعلقة بمسائل حماية الطفل. ووجد أيضا أن ثمة ضرورة إلى إجراء عملية مصالحة على مستوى المجتمع المحلي. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، بأن التحضير جارٍ لتلك العملية.

٢١ - ولوحظ أن قبول الغرباء مسألة معقدة. وكان ثمة شعور قوي بأن الغرباء لا يلاقون ترحيبا ولن يتمكنوا من الاندماج. وتضمنت المجالات التي حددت باعتبارها مصدرا للقلق قبول الغرباء فيما يتعلق بأهليتهم واختيارهم للوظائف الحكومية، وفتح أعمال تجارية و/أو توسيع نطاق ما هو قائم منها، ومسائل الحوكمة، والحاجة إلى تحسين الهياكل وإلى أشخاص مؤهلين.

٢٢ - وأُشير أيضا إلى أن ميسورية الوصول إلى الجزيرة ذكرت مرارا وتكرارا باعتبارها عائقا في وجه الهجرة، لا سيما فيما يتعلق بعوامل من قبيل الصحة (عمليات الإجلاء الطبي)، والتعليم، والعزلة العامة، وهو جانب أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه قيد النظر (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٢٣ - وتهدف خطة تعويض نقص السكان، التي أعدها مجلس الجزيرة وتغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، إلى جذب المهاجرين واستبقائهم، وضمانا لنجاحها، إلى إيجاد حلول للمشاكل في مجالات من قبيل الإسكان والتعليم والصحة. وقد استُبدلت الخطة الآن باستراتيجية جديدة لتعويض نقص السكان. وتعترف هذه الاستراتيجية، على غرار الخطة السابقة لها، بالأهمية القصوى لتشجيع المهاجرين الجدد على التوجه إلى بيتكيرن بهدف الاستقرار أو العمل فيها. وتمشيا مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية، أقرّ مجلس جزيرة بيتكيرن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ سياسة للهجرة تهدف إلى تشجيع الهجرة الوافدة وتعويض نقص السكان، بحيث يفد إلى الجزيرة أشخاص لديهم ما يلزم من مهارات والتزام تجاه بيتكيرن. ووفقا للمعلومات الرسمية التي أفاد بها مجلس الجزيرة، حتى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، ورد ٤٥١ استفسارا بشأن تعويض نقص السكان من ٤٢ بلدا وكان هناك طلبان نشطان للاستيطان مدرجين في مكتب الجزيرة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أبلغ نائب المحافظ المجلس بأن هناك طلبين نشطين للاستيطان لدى نائب الحاكم وأن هناك اثنين من مقدمي الطلبات المسجلين مُدرجين في الملفات لدى مكتب الجزيرة.

٢٤ - وأفادت إدارة التنمية الدولية بأنها أخذت في الاعتبار، عند وضع تدابير المعونة المالية لبيتكيرن، التأثير المتوقع لتلك التدابير على الحد من عدم المساواة بين الجنسين. وتُعنى الإدارة أيضا بالمسألة الجنسانية الرئيسية في الإقليم، وهي تركة إساءة معاملة الأطفال، لكفالة وضع آليات متينة لحماية الطفل. وتوفر تدابير المعونة المالية أيضا خدمات لجميع سكان الجزيرة على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والمسنين، إلى جانب توفير الدعم والرعاية لمُعتلّي الصحة العقلية.

ألف – النقل

٢٥ – لا يمكن الوصول إلى بيتكيرن إلا عن طريق البحر. ويجري حاليا تشغيل خدمة للنقل البحري من منغريفا في بولينيزيا الفرنسية إلى الجزيرة ثماني مرات في السنة، كما يجري تسيير رحلات بحرية لنقل البضائع من نيوزيلندا مباشرة أربع مرات في السنة. وتتوقف سفن الرحلات السياحية في الجزيرة أيضا خلال الموسم السياحي الممتد من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس. وترسو السفن القادمة لزيارة الجزيرة على مسافة من الشاطئ، وينقل الزوار على متن قوارب طويلة. ووفقا للمعلومات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة، يجري تنفيذ خطط لتحسين مرافق الرسو، ولا سيما للمسافرين على متن السفن السياحية، وذلك نظرا للأهمية التي تتسم بها تنمية السياحة لتحقيق الرخاء في بيتكيرن في المستقبل. ووفقا لما أفاد به الاتحاد الأوروبي، يجري تشييد مرفق بديل لنزول الركاب بدعم من صندوق التنمية الأوروبي، وقد قارب الاكتمال.

باء – الاتصالات وإمدادات الطاقة

٢٦ – يكفل نظام الاتصالات الذي أقيم في عام ٢٠٠٦ تزويد جميع المنازل في الجزيرة بالهواتف، وبنظام ساتلي لشبكة الإنترنت، وقناة تلفزيونية واحدة، ومرافق لعقد المؤتمرات بالفيديو. وقد تم تحسين النظام في عام ٢٠١١. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يتسم الاتصال بشبكة الإنترنت بالبطء، ويفتقر إلى عرض النطاق، وغير موثوق به أحيانا. وتكلفة تشغيل النظام باهظة أيضا. وتوفر المولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل حاليا الطاقة الكهربائية بقوة ٢٤٠ فولط لمدة ١٥ ساعة في اليوم (من السابعة صباحا إلى العاشرة مساء).

جيم – حيازة الأراضي

٢٧ – سُن في نهاية عام ٢٠٠٦ مرسوم لإصلاح حيازة الأراضي يكفل لكل فرد من سكان الجزيرة الحق في الحصول على منزل وحديقة وبستان وأرض من الغابات. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا الترتيب سيُستعرض في المستقبل القريب. وترد معلومات تفصيلية عن مسائل توزيع الأراضي في ورقة العمل المقدمة في عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/10).

دال – التوظيف

٢٨ – هناك خليط من العمالة الحكومية والأعمال الحرة. وفي ظل التنظيم الإداري الجديد، الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، باتت غالبية السكان الذين هم في سن العمل تعمل لبعض الوقت في وظيفة حكومية واحدة على الأقل. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة

بأن المشاريع الخاصة آخذة في الازدياد وتجد التشجيع من حكومة بيتكيرن. وليست هناك مصارف في الجزيرة، ولكن يمكن سحب المبالغ النقدية ببطاقات الائتمان ويمكن تحويل النقد الأجنبي في مكتب أمين خزانة الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أقر مجلس الجزيرة ''سياسة للعمالة'' و ''توجيها للعمالة''. وتهدف السياسة إلى دعم قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها في إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية، وتوفر أساسا متينا لتعيين موظفي الخدمة العامة في بيتكيرن وإدارة أدائهم وتنفيذ الإجراءات التأديبية وتسوية المنازعات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أقر مجلس الجزيرة أيضا ''سياسة للصحة والسلامة المهنيتين''. ويتمثل الغرض من هذه السياسة في كفالة أن يكون جميع الموظفين والمتعاقدين والمتطوعين مدركين لمسؤولياتهم تجاه الحكومة وملتزمين بضمان صحة ورفاه الموظفين والمتعاقدين والمتطوعين ومجتمع جزيرة بيتكيرن.

هاء – التعليم

٢٩ – التعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال بين سني الخامسة والخامسة عشرة. وقد أنجزت عملية إعادة بناء المدرسة الوحيدة في عام ٢٠٠٦. ويجري التدريس بالإنكليزية وهو يستند إلى المنهج الدراسي النموذجي في نيوزيلندا. ويتولى مسؤولية التعليم مدرس مؤهل من نيوزيلندا يُعين عادة لمدة سنة واحدة. ولأسباب عملية، يلتحق معظم الأطفال بالتعليم التالي للمرحلة الابتدائية في مدارس بنيوزيلندا. ويشجع الطلاب على إكمال التعليم الثانوي في الخارج من خلال تقديم منح دراسية لهم، ويتابع عدد من التلاميذ التعليم الثانوي في نيوزيلندا على نفقة حكومة بيتكيرن. ومنذ عام ٢٠٠٧، يدفع مواطنو أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥ أقر مجلس الجزيرة سياسة تعليمية تهدف إلى توفير فرص التعليم على قدم المساواة وبصورة محايدة للمجتمع المحلي لجزر بيتكيرن. ويستفيد الطلاب من أقاليم ما وراء البحار من فئة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم.

٣٠ – ويوجد في جزيرة بيتكيرن متحف بُنِيَ بأموال من منحة قدمتها حكومة المملكة المتحدة. وتشمل المشغولات المعروضة فيه أدوات حجرية من صنع أهالي بولينيزيا قبل وصول المتمردين، إلى جانب قذائف مدفعية ومرساة ومدفع دوار من آثار السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية. وكنيسة طائفة السبتيين هي الكنيسة الوحيدة في الجزيرة.

واو – الرعاية الصحية

٣١ – يوجد طبيب عام مقيم في الجزيرة بموجب عقد لمدة عام، تعاونه ممرضة مساعدة. وقد مولت حكومة المملكة المتحدة كذلك برنامجا للرعاية الاجتماعية يضم مستشاراً لشؤون الأسرة والمجتمع المحلي. وكما هو الحال في جزر أخرى في المحيط الهادئ، تعد البدانة وداء السكري من المشاكل الصحية.

٣٢ – وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك للأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، جرى الإعراب عن الترحيب بالتزام إدارة الصحة في المملكة المتحدة بالعمل في شراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة – إنكلترا للتوعية باللوائح الصحية الدولية وتحديد ما يلزم من الأدوات والمساعدة التقنية لتمكين الأقاليم من تعزيز الامتثال. وجرى الاتفاق على المضي قدما ببرنامج للعمل المشترك لدعم قدرات الأقاليم وأداء خطط الاستجابة للحالات الطارئة، بما في ذلك الاستجابة لحالات تفشي الأوبئة، ولتوفير الأدوات والمساعدة التقنية والموارد، حيثما اقتضى الأمر، لدعم الأقاليم في تعزيز الصحة العامة، مع مراعاة التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية الصغيرة والنائية. وجرى التركيز على ضرورة تحسين الاتصالات بين إدارة الصحة في المملكة المتحدة والأقاليم بشأن المسائل المتصلة بالصحة ونوقشت الحلول الممكنة، بما في ذلك تطوير التطبيب من بعد.

٣٣ – ووفقا لاستراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون المتعدد الأقطار في منطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تمثلت الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة في بيتكيرن في داء السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والحساسية والربو. وتشارك بيتكيرن بنشاط في شبكة مراقبة الصحة العامة في المحيط الهادئ وترصد عن كثب الأمراض المعدية. والرعاية الصحية الأولية متوافرة وفي متناول جميع المقيمين. وتقوم إدارة التنمية الدولية بتمويل الرعاية الصحية. ويتمثل أحد التحديات المتعاظمة فيما يتعلق بالصحة في فترات الجفاف المطولة. والمركز الصحي مجهز بصيدلية تحوي مخزونا جيدا من الأدوية وبتكنولوجيا التصوير بالأشعة السينية. وتبلغ نسبة العاملين في مجال الصحة إلى السكان ١:٤٧.

زاي – العدالة الجنائية

٣٤ – وفقا لما أفادت به المملكة المتحدة، يدار نظام العدالة الجنائية في بيتكيرن من خلال توليفة من العمليات التي تتم في الجزيرة والعمليات التي تتم خارجها. ويرد القانون الجنائي المحلي في المراسيم والأنظمة المحلية وفي القانون الإنكليزي العام التطبيق. ويوجه التهم أحد ضباط الشرطة أو المدعي العام. وفي بيتكيرن اثنان من ضباط الشرطة: ضابط شرطة

مجتمعي يُعين من بين سكان الجزيرة؛ وضابط آخر يُستقدم من نيوزيلندا، عادة لمدة ١٢ شهرا. أما المدعي العام فهو محام حاصل على مؤهل من أحد بلدان الكومنولث.

٣٥ - ويعين الحاكم محاميا عاما لتمثيل المتهمين في القضايا الجنائية، وتقدَّم المساعدة القانونية لأي شخص غير قادر على تحمّل تكاليف التمثيل القانوني. وجرى كذلك تعيين محام مجتمعي تغطّى تكاليفه من المال العام.

٣٦ - ويمكن النظر في قضايا الجرائم البسيطة من قبيل مخالفة المراسيم أو الأنظمة المحلية أمام قاضي الجزيرة. ويمكن النظر في سائر قضايا الجنح وإجراءات الحبس أمام قضاة من خارج الجزيرة في محكمة الصلح. ويتعين انعقاد جلسات القضاة في حضور خبراء قضائيين يجري انتقاؤهم عشوائيا من بين سكان الجزيرة بالنسبة إلى جميع قضايا الجرائم التي يعاقب عليها بأكثر من ٤٠٠ دولار نيوزيلندي، إلا إذا اعترف المتهم بالذنب أو لم يتوافر خبراء قضائيون مؤهلون. ويتعيّن النظر في قضايا الجرائم التي تستوجب إصدار لائحة اتهام أمام المحكمة العليا.

٣٧ - ويجوز لمحكمة الصلح والمحكمة العليا الانعقاد في بيتكيرن، أو في نيوزيلندا، أو في المملكة المتحدة. ونظرا لبعد المسافات وصعوبة السفر من وإلى بيتكيرن، يجوز للقاضي أن يأمر بمشاركة الأشخاص المعنيين في إجراءات المقاضاة عن طريق وصلة فيديو مباشرة. وعند إصدار القاضي لأي أمر، يتعيّن عليه إيلاء اهتمام خاص لتأثير ذلك في حق المتهم في المحاكمة العادلة. ويمكن الطعن في الأحكام أمام محكمة الاستئناف واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص. ويُضطلع حاليا بعمل لمواصلة تحسين الإجراءات الجنائية وإتاحة فرص الالتجاء للقانون والمحاكم.

رابعا - البيئة

٣٨ - يجري اختبار نوعية المياه وتسجيل البيانات لجميع المباني السكنية والحكومية. وركّبت في جميع المباني السكنية والحكومية معدات لالتقاط الأوراق المتساقطة وتحويل أمطار أول الموسم وحماية مواسير صرف الأمطار لتقليل الملوّثات. وتُجمع بيانات قياس تدفق المياه من ينابيع مختلفة، وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة في تجميع البيانات، كما تقدم المساعدة التقنية. وجرى توفير ٢٤٠ خزان مياه يبلغ مجموع سعتها التخزينية ١,٤ مليون لتر، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٢٦٨ ٠٠٠ لتر. وتجمع الأرصاد الجوية يوميا، وتجمع بيانات الطقس منذ عام ١٩٤٥. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية في إعداد الرسوم البيانية وحساب المتوسطات.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٥، أطلقت حكومة المملكة المتحدة مبادرة ''الحزام الأزرق'' التي تسعى، وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، إلى ضمان أن البيئات البحرية حول أقاليم ما وراء البحار تدار على نحو يقلل من التهديدات البيئية، ويوفر القدرة على الصمود، بالقدر الممكن عمليا، إزاء التغير البيئي، مع إتاحة استخدام الموارد البحرية لصالح الاقتصادات المحلية على نحو مستدام.

٤٠ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في إطار تلك المبادرة، أعلن وزير الخارجية والكومنولث أن قانونا يعين منطقة بحرية محمية حول جزر بيتكيرن قد أُدخل حيز النفاذ. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن القانون يحظر الصيد في أكثر من ٩٩ في المائة من مساحة المحيط حول الجزر التي تبلغ ٨٣٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع، في حين سيستمر صون حق أهالي بيتكيرن في الصيد المحلي المستدام.

٤١ - وقد نفذ برنامج للتخلص من الماعز في أيار/مايو ٢٠١٤، على الرغم من أن بعض المعز ترك لتربيته كحيوانات منزلية أو للغذاء.

٤٢ - ووضعت استراتيجية المملكة المتحدة للتنوع البيولوجي لأقاليم فيما وراء البحار لاستعمالها كأداة رئيسية لتمكين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة في كل مجال من مجالات الاستراتيجية التي تتلقى الدعم من وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية ووزارة الخارجية والكومنولث وإدارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، وكذلك من اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، وهي الجهة الاستشارية القانونية المعتمدة لدى الحكومة. وأشير إلى أن حكومة المملكة المتحدة منحت مبلغا قدره ٢٤٩ ٩٤٦ جنيها استرلينيا عن طريق مبادرة دارون من أجل وضع خطة مستدامة لإدارة البيئة البحرية ومصائد الأسماك لبيتكيرن. وسينتج المشروع، الذي تقوده جامعة دندي، خطة جاهزة تماما للاستخدام لإدارة البيئة البحرية ومصائد الأسماك تستند إلى النظام الإيكولوجي وتتسم بالاستدامة، وهو أمر جوهري لتهيئة مستقبل آمن للمجتمع وحماية التنوع البيولوجي البحري الفريد لبيتكيرن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا المشروع كان وشيك الإنجاز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤٣ - وجزيرة هندرسون غير المأهولة، التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعاً من مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨، أكبر جزر المجموعة والجزيرة الأغنى بالموارد الطبيعية بين الجزر الثلاثة الملحقة بجزيرة بيتكيرن. كما يزور

أخصائيو البيئة هندرسون من حين لآخر نظرا لاشتهارها بأنواع طيورها ونباتاتها المتوطنة، في نظام بيئي يكاد يكون بِكرا. وفي عام ٢٠١١، قادت منظمة غير حكومية مشروعا يهدف إلى القضاء على الجرذان التي تهدد الطيور. وللأسف فإن هذا المشروع، الذي أسهمت فيه حكومة المملكة المتحدة بما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، قد باء بالفشل، ولا تزال الجرذان موجودة بالجزيرة. وتقوم حكومة المملكة المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة بالتحقيق في هذا الأمر. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نُشر تقرير عن بعثة الرصد التي قامت بها في عام ٢٠١٥ الجمعية الملكية لحماية الطيور لتقييم الوضع. ووفقا لذلك التقرير، في حين أن السبب وراء الفشل في القضاء على الجرذان غير معروف، حددت البعثة عددا من المسائل التي يتعين حلها قبل القيام بمحاولة أخرى للقضاء عليها. ويتضمن التقرير أيضا توصيات بأنه سيكون من الضروري إيفاد بعثة علمية أخرى لتقييم الجدوى التشغيلية لتنفيذ عملية أخرى. ووفقا للمصادر العامة فإن أعداد الجرذان عادت إلى المستويات التي سبقت تنفيذ مشروع القضاء عليها.

٤٤ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار في عام ٢٠١٦، أقرت حكومة المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار بالأثر الناجم عن تغير المناخ على اقتصادات الأقاليم وهياكلها الأساسية ونظمها الإيكولوجية والمصالح الهامة لأقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة وتخفيف آثار تغير المناخ. وتعهدت حكومة المملكة المتحدة بالتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة انطباق اتفاق باريس على الأقاليم. وأكدت حكومة المملكة المتحدة مجددا التزامها الكامل بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل مشاركتها في المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ لضمان أخذ أولويات الأقاليم في الاعتبار وإشراكها في الوفود عند الاقتضاء، ورحبت في الوقت نفسه بصلات الأقاليم مع المنظمات الإقليمية والدولية.

خامساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٥ - اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبحت بيتكيرن شريكا تحت مظلة قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/755/EU المتعلق بانتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد الأوروبي، الذي اتُّخذ لتحقيق جملة غايات منها التحول عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي إلى نهج الشراكة القائمة على المعاملة بالمثل التي تعزز التنمية المستدامة وقيم الاتحاد الأوروبي ومعاييره في العالم بأسره.

٤٦ - وبيتكيرن عضو في جماعة المحيط الهادئ، وهي أقدم وأكبر منظمة في مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ الذي يتألف من عشرة أعضاء، والذي يشكل محفلا استشاريا ترأسه على الصعيد السياسي أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية، والمشورة في مجال السياسات العامة، وخدمات التدريب والأبحاث إلى ٢٢ إقليما وبلدا جزريا في المحيط الهادئ في مجالات مثل الصحة والتنمية البشرية والزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وتشارك بيتكيرن أيضا في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وقد مد نطاق الاتفاقيات الدولية التالية لتشمل بيتكيرن وهي: اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، طلب مجلس الجزيرة رسميا توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل بيتكيرن. ووزارة الخارجية والكومنولث والمكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة على اتصال ببيتكيرن في سياق عملية تمديد نطاق الاتفاقية.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٦، في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، تعهدت المملكة المتحدة بإشراك جبل طارق والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار وهي تستعد للمفاوضات بشأن مغادرة الاتحاد الأوروبي وفقا لعلاقاتها الدستورية المتعددة مع المملكة المتحدة، وذلك لكفالة أخذ أولوياتها في الاعتبار.

سادسا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - أدلى ممثل محافظ الجزيرة بآخر بيان له أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن المُضي قدما بعملية إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ، التي نظمت في مادانغ ببابوا - غينيا الجديدة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويرد موجز ذلك البيان في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠٠٤ (A/59/23).

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٩ – في الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المنعقدة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها لما وراء البحار هي علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار ما إذا كان سيظل إقليما بريطانيا.

٥٠ – ومضى يقول إنه منذ إصدار حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتابا أبيض بعنوان ”أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة“، عملت حكومته عن كثب مع أقاليم ما وراء البحار لمواصلة تنمية تلك الشراكات. وفي الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، استعرضت المملكة المتحدة والأقاليم الاستراتيجية والالتزامات، وفي عام ٢٠١٥، أكدت المملكة المتحدة التزامها بالنهوض بسكان الأقاليم ومعاملتهم بصورة عادلة وحمايتهم من الانتهاكات، وأهمية تعزيز حقهم في تقرير المصير. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومته هي ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٥١ – وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد الموقعون على البيان مرة أخرى على أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكلِّ مكوناتها. وتعهدوا باستكشاف السبل التي تمكِّن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وأُعلن أيضا أنه بالنسبة لتلك الأقاليم التي يوجد بها سكان دائمون يرغبون في رفع إقليمهم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستظل المملكة المتحدة تؤيد تلك الطلبات. واتفقوا على أن البنية الأساسية لعلاقاتهم الدستورية هي البنية الصحيحة – حيث آل إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتمشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقوا أيضا على الحاجة لمواصلة مشاركتهم في تلك المسائل لكفالة عمل الترتيبات الدستورية بفعالية لتعزيز المصالح المثلى للأقاليم والمملكة المتحدة.

سابعا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥٢ – في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١١٥/٧١ بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٦ (A/71/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقا. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب بيتكيرن في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د–١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضا أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار بيتكيرن عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب بيتكيرن نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، ودعت، في هذا الصدد، الدولة القائمة بالإدارة إلى القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د–١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) رحبت بكل الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم لنقل مزيد من المسؤوليات التنفيذية إلى الإقليم بهدف توسيع نطاق الحكم الذاتي تدريجيا، بسبل منها تدريب الموظفين المحليين؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛

(و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها وأن تواصل

المناقشات مع حكومة الإقليم بشأن أفضل السبل لدعم الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في بيتكيرن، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل السكانية؛

(ز) رحبت بالعمل المضطلع به في إطار إعداد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الخمسية للجزيرة؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب بيتكيرن ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين بيتكيرن والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في بيتكيرن، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذا ضريبيا؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة بيتكيرن وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.